الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف وتحديات المواجهة

ALGERIAN NATIONAL SECURITY AND THE LIBYAN CRISIS : LIMITS OF POSITIONS AND CHALLENGES OF CONFRONTATION

أمينة سرير عبد الله[1]

[1]جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.serir-abdallah@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال:2023/04/28 **تاريخ النشر: جوان/2023**

الملخص:

يرتبط الأمن القومي االرتباطا وثيقا بالوضع الإقليمي والدولي، الذي يؤثر في الاستقرار الداخلي للدولة، وتعرف منطقة شمال إفريقيا العديد من النزاعات والأزمات تنعكس سلباً على أمن الجزائر التي طالما واجهت تحديات أمنية كبيرة تعود إلى اتساع التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وصولا إلى تنامي النزاعات الإقليمية وبؤر التور في الدول المجاورة للساحل الافريقي وخاصة الأزمة الليبية. مما ساهم في تفاقم التهديدات المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي الجزائري، بالتزامن مع التطورات الدولية الراهنة وما أفرزته من مضاعفات خطيرة، جعلت الجزائر مطالبة باحتواء التهديدات الأمنية والاعتماد على استراتيجيات ذات أبعاد استباقية للوقاية ولحماية أمنها من تداعيات التهديدات المعقدة والمتشابكة التي تتربص بالأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن القومي الجزائري، الأزمة الليبية، التهديدات الأمنية، استراتيجيات الحماية.

Abstract:

The stability and security of the state is linked to internal and external factors, Since the North African region is witnessing conflicts and crises that negatively affect the security of Algeria, which has long faced major security challenges due to the expansion of threats related to terrorism, organized crime, illegal immigration, the growth of regional conflicts and hotbeds of trouble in the countries neighboring the African coast, especially the Libyan crisis, Which contributed to the severity of direct and indirect threats to Algerian national security in conjunction with the current international conflicts and the resulting serious complications that obliged Algeria to contain security threats and rely on strategies of proactive dimensions to prevent and protect its security from the repercussions of complex and intertwined threats.

Key words: Security, Algerian national security, the Libyan crisis, security threats, protection strategies**.**

المؤلف المرسل: أمينة سرير عبد الله، الإيميل المهني: a.serir-abdallah@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

يستند مفهوم الأمن القومي الجزائري على تأمين وجود الدولة وسلامة أركانها وتلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة سواء داخلياً أو خارجياً، تشكل دول الساحل الافريقي خاصة ليبيا نقطة ارتباط استراتيجي بالنسبة للجزائر بحكم مرتكزات الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك والاتصالات الاجتماعية، وما يترتب من تبعات ومصالح أمنية واقتصادية وسياسية مشتركة، حتى إنه يمكن القول إن البلدين يشكلان "عمقاً استراتيجياً متبادلاً"، وهذا يعني أن عدم استقرار أي منهما يشكل تأثيراً ممتداً ومباشراً على الآخر.

من هنا، فإن تفكك السلطة في ليبيا أحدث انقساما للمكوّنات الداخلية الليبية المتصارعة، ومنها الجماعات الجهادية المسلحة، وأصبحت الأزمة الليبية تشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الجزائري، نظراً لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا وسيطرة الميليشيات على معظم المدن الليبية، مما شكّل أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية، على نحو جعل أنشطتها لا تقتصر فقط على الداخل الليبي، وإنما امتدت إلى دول الجوار. وبصورة خاصة الجزائر من خلال تجارة السلاح واختراق الحدود، والقيام بعمليات إرهابية .

فبعد سقوط نظام القذافي شهدت ليبيا العديد من التغيرات الداخلية، التي أسهمت في وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، ومن أبرزها الفراغ السياسي ووجود حكومة مركزية ضعيفة، الأمر الذي استغلته بعض الجماعات لملء الفراغ الأمني والسياسي في ليبيا، مما جعل خطوة تنفيذ البنود المتفق عليها في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عام 2020 ضرورية تماشيا مع استمرار حالة التوافق التام بين أطرافه، خصوصاً رئيس الأركان في طرابلس محمد الحداد ونظيره في بنغازي عبد الرازق الناظوري.

بذلك شكلت توجهات توحيد الجيش الليبي واجراء مفاوضات ولقاءات من أجل الاتفاق على الذهاب إلى الانتخابات وتجديد المؤسسات السياسية عامل مهم لإبعاد التدخل الخارجي من قبل القوى الكبرى، لكن وفي انتظار عودة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، تبقى للأزمة الليبية تداعيات على الأمن الإقليمي للدول التي تشارك الحدود مع ليبيا، بالإضافة أنّ الجزائر تتواجد في موقع مليء بالتحديات الأمنية، حيث أصبحت محاصرة بـ "حزام ناري"، بداية بالأزمة الليبية شرقاً والنزاع المالي جنوبا وصولاً إلى أزمة الصحراء الغربية غرباً واشكالية السياسات العدائية من المخزن المغربي.

تحاول هذه الدراسة ابراز التهديدات التي خلفتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، والتطرق إلى مختلف الإجراءات الجزائرية لحماية الأمن القومي الجزائري، ودعم مسار الحوار السياسي بين أطراف النزاع السياسي الليبي بهدف الوصول إلى انتخابات تنهي أزمة البلاد في العام الجاري 2023، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي استراتيجية حماية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديد الأمني الجديد والتطورات الإقليمية والدولية التي خلقتها الأزمة الليبية؟

ويندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لتعزيز أمنها القومي؟

-ما هي تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل الأزمة الليبية؟

وتقتضي الدراسة طرح الفرضيات التالية:

- يشكل فشل إعادة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا أهم تهديد على الأمن القومي الجزائري.
- كلما تعددت أوجه التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية كلما ارتفعت تحديات الأمن القومي الجزائري.
- يرتبط مبدأ الاستمرارية والتغيير في الموقف الجزائري بخطورة التهديدات المصدرة من الأزمة الليبية.

يتطلب تناول البحث استخدام التحليل النظمي باعتباره يربط بين المستويات الثلاث (الدولة، النظام الإقليمي، النظام الدولي)، مع الاعتماد على مستوى التحليل في المركب الأمني الإقليمي بملاحظة ومناقشة تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل انتشار أشكال متعددة من التهديدات الإقليمية أبرزها الأزمة الليبية والعلاقات بين الدولتين الجزائرية والليبية في ظل الظروف المحلية لدول الاقليم، مما يمكننا من توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وإعطاء تفسيرات ونتائج مناسبة للظاهرة المدروسة.

1. مدخل إلى الأمن القومي ومركب الأمن الإقليمي:

يتخذ مفهوم الأمن القومي طبيعة ديناميكية حيث يتطور بتطوّر الظروف والأحداث وفق مركب الأمن الإقليمي، بربطه بالمعطيات المحلية للدول المشكلة للمركب، وبالأوضاع الدولية المحددة لملامح الإقليم من خلال علاقة دول الإقليم مع بعضها البعض، وأيضا العوامل الإقليمية التي تعكس مدى تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة ومع الأقاليم الأخرى، وعليه سنتطرق إلى مفهوم الأمن القومي، والجانب النظري لمركب الأمن الإقليمي.

1.1. مفهوم الأمن القومي:

ثمة عدّة تعاريف للأمن القومي، من بينها تعريف تراج وكرونينبرج[1]، الذي يعتبر أنّ القيم الحيوية هي جوهر سياسة الأمن القومي التي تستهدف خلق شروط سياسة محلية ودولية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء القائمين أو المحتملين. أما فريديك هاتمان فيعرف الأمن القومي بأنه:" جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة"[2].

يعتقد أموس جوردن ووليم تايلور[3] أنّ الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، أما مفهومه الواسع فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد

الحماية المادية لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية، وقيّمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها[4].

وتركز موسوعة العلوم الاجتماعية للأمن القومي على الناحية العسكرية، فينظر إلى الأمن من منطلق قدرة الأمة على حماية قيّمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وتعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بـ"حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية"، حيث يرى الكاتب الأمريكي والتر ليبمان أنّ الدولة تكون آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيّم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب[5].

إذن ينصب هذا المفهوم على الاتجاه العسكري التقليدي، حيث جاء عقب نشأة الدولة القومية وارتبط بمصالحها، فالدولة القومية هي الإطار السياسي والقانوني لمفهوم الأمن، والسيادة هي السند الشرعي الذي يستمد عليه مفهوم الأمن القومي، والدولة هي الإطار القومي أو الوطني للأمن باعتبار أنّ الدولة الحديثة دولة إقليمية.

وبالتالي يجب حماية هذه المصالح من خلال بناء القوة العسكرية أي بزيادة الإمكانيات التسليحية بالدرجة الأولى على أساس أن ذلك يزيد من رصيد القوة ويضمن عدم تهديد هذه المصالح، فوفق هذا التصوّر يرتبط مفهم الأمن القومي بالبعد الوظيفي الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوات المسلحة لدولة ما سواء كان ذلك على مستوى الردع أو مستوى أدائها الفعلي أو المباشر في مسارح العمليات[6].

ويقوم المفهوم العسكري للأمن على أساس الربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العسكرية وقدرتها على حماية مصالحها المختلفة، ويتعامل هذا الاتجاه مع مفهوم الأمن من منظور جزئي أحادي، لا يلتفت الى طبيعة الأمن المركبة والمتشابكة، والتي هي نتاج تفاعل عوامل مختلفة ومؤثرات داخلية وخارجية[7]، ومن خلال طرح المدرسة الواقـــعية يتبين أن مـــفهومها للأمن يقوم على افتراضـــين أساسيين هما[8]:

أ- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية والتي هي الدولة، والتي تفهم كذلك من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى في البيئة الدولية.

ب-جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

لقد واجهت النظرية التقليدية الواقعية للأمن الكثير من الانتقادات، حيث أنّ المفهوم العسكري يفرط في التركيز على القوة العسكرية للدولة، وعلى ضرورة الاستمرار في بناء وتعزيز المؤسسات العسكرية كالجيش وأجهزة الأمن والمخابرات وغيرها، من أجل الإبقاء على جاهزية الدولة واستعدادها لمواجهة أي تهديدات عسكرية، فمن الطبيعي أن يكون الاهتمام بالبعد العسكري وصناعة وتطوير الأسلحة والتركيز

عليه من قبل أي دولة على حساب القضايا اجتماعية واقتصادية وتنموية أخرى، ويصبح دور المؤسسات المدنية محدودا للغاية، وقد ينظر اليها باعتبارها عنصر تهديد للأمن وليس عنصرا داعما ومساندا له[9].

بذلك اكتسب الأمن القومي بعده التنموي الشمولي، ومن أنصار هذا الاتجاه روبرت مكنمارا الذي يرى بأنّ القوة العسكرية لا تكون الضمانة الحقيقية للأمن إلا تبعا للتوازن والاستقرار الداخليين اللذان لا يتحققان إلا عبر التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية السياسية المتطورة، الأمر الذي يسمح ببناء قدرة عسكرية متماسكة وقادرة على التصدي للتهديدات الخارجية عند الاقتضاء[10]. ويعد كتاب "جوهر الأمن" الذي صدر عام 1968[11] لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا من أهم الدراسات التي أبرزت المفهوم الاجتماعي للأمن وركزت على قضية التنمية جوهرا للأمن، حيث هناك علاقة تداخلية بين الأمن القومي والتنمية[12].

إنّ مجمل التطورات والأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، أدى إلى استخلاص بعض الجوانب المتصلة بالأمن القومي والوطني، ولعل من أبرزها[13]:

-تأكيد أهمية الأمن بجوانبه المختلفة وأولوياته في جداول أعمال الانسان والمجتمع والدولة على حد سواء.

-لا وجود للأمن المطلق والشامل بالنسبة لجميع الدول والشعوب، ومن ضمنها الدول الكبرى أو العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية على الرغم مما تملكه من قدرات وهيمنة على النظام العالمي.

-تنوع واختلاف مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وازدياد عددها لتشمل مجموعات صغيرة وعصابات وأفراد، أصبح بمقدورهم اختراق الأمن والعبث به وتهديده بالنسبة لجميع الدول.

-اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد حدّة خطورتها، وذلك بسبب إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية من قبل الراغبين فيها إذا كانوا قادرين على دفع ثمنها.

-انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها المختلفة على أبعاد الأمن وأهدافه واحتياجاته وتهديداته.

-إمكانية أن تشمل الردود الوقائية والانتقامية جميع مصادر التهديد وليس المسؤولين الفعليين عنها فقط، بل كذلك المهتمين بإيوائهم أو مساعدتهم.

-قدرة الدول الكبرى على الرد على التهديدات التي تواجهها متذرعة بحجج مختلفة، مثل: حماية الأمن القومي وحماية الأمن والسلام الدوليين، أو باستخدام مفاهيم فضفاضة مثل: مفهوم الشرعية الدولية ومحاربة الإرهاب.

2.1. المنطلقات النظرية لمركب الأمن الإقليمي:

غالبا ما يفهم الأمن الإقليمي على أنه "حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الاقليم ضد تهديدات

تهديدات عدم الاستقرار والأزمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية". كما يعرف جورن هيتن "الإقليمية الأمنية"، التي تعد أوروبا مثالا جيدا عنها، بأنها "محاولات مجموعة من الدول، وفواعل أخرى، تقع ضمن إقليم جغرافي محدد، لتحويل المركب الأمني في إنتاجه لعلاقات الصراع بين الدول وداخلها، نحو جماعة أمنية تتمتع بعلاقات خارجية تعاونية وسلام محلي"[14].

وتذهب نظرية "المركب الأمني" التي رأت ولادتها مع مدرسة كوبنهاجن وبإسهامات كل من باري بوزان ووايفر في دراستهما سنة 1984 بعنوان "PEOPLE STATES AND FEAR"، أنّ الأمن موجود داخل الأقاليم الجغرافية والاجتماعية، وأنّ الإشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلما ازدادت تلك الأقاليم بعدا عن بعضها البعض.

أكد بوزان أنّ الأمن الإقليمي هو: "مجموعة من الدول المترابطة والمشتركة في نفس القيم والمبادئ والاتجاهات، والأفكار التي تهدف لتحقيق الاستقرار والأمن في كل دولة"[15]. ولمفهوم الأمن الإقليمي تقليد طويل في العلاقات الدولية باعتباره حماية مطبقة بشكل فعال لنظام العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات، الصراعات والحروب الإقليمية. ففي أغلب الأحيان يتم بناء الأمن على المستوى الإقليمي على أساس نظام أو تحالف يعمل داخل منطقة محددة، وغالبًا ما يتم إنشاء المؤسسات الأمنية الإقليمية–ولكن ليس دائمًا–على أساس الحدود الجغرافية للمنطقة في واجهة التعاون الوظيفي "[16].

والأساس الذي يقوم عليه "المركب الأمني الإقليمي" هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، وعليه فإنّ حدود المركب القائمة يمكن أن تعيّن حسب معيار "التعادل النسبي" الإدراكات والتفاعلات الأمنية، فالتعادل النسبي هو الذي يفسر لماذا تجميع أنواع أو كميات معينة من الأسلحة في الإقليم –أ– يؤثر على الإدراك للتهديد بالنسبة لدول هذا الإقليم ولماذا ينظر إليه بأقل اهتمام من طرف هذه الدول إذا حدث ذلك في الإقليم –ب–[17].

تشكل هذه التفاعلات مكوّنات مركب الأمن الإقليمي الذي يبرز أيضا في علاقة دولة مع دولة أخرى فيما يشكل مفهوم المنطقة الإقليمية التي تتفاعل بدورها مع مناطق أخرى مجاورة، أما المستوى الدولي فيكون عند انخراط قوة عظمى أو أكثر في التفاعلات الأمنية الإقليمية، ويمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي أيضا إلى مركبات أمنية فرعية تعكس الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمني ما يشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي.[18]

2. الأزمة الليبية كمصدر تهديد للأمن القومي الجزائري:

يعتبر روبرت روتبرج الدولة المنهارة نسخة متقدمة من الدولة الفاشلة وهي تعبير عن فراغ كامل

للسلطة في إقليم جغرافي محدد، وعند التعامل مع فشل/انهيار الدولة هناك بعدان أساسيان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار بعد داخلي وبعد خارجي: يعكس البعد الداخلي عدم استقرار مجتمعي وعجزا مؤسساتيا وبشكل خاص أزمة هوية ناشئة، أما البعد الخارجي فيعكس اتجاها نحو الانتشار المكاني للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة.

الترابط بين هذين البعدين هو ما يفسر حقيقة أنّ فشل الدولة بلا شك ظاهرة معدية وكلما تطوّر فشل الدولة الى انهيار للدولة كلما تفاقمت هذه العدوى، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية سواء على مستوى البعد الداخلي أو الخارجي، ويمكن رصد جملة من الأسباب التي تقف وراء تفجر واستمرار الأزمة الليبية والتي يمكن اجمالها فيما يلي[19]:

- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال حكم العقيد القذافي، الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على اضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعاتها.
- تكديس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره، مما أدى الى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على الامتداد الجغرافي لليبيا وتعدد ولاءاتها.
- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط نظام القذافي.
- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي في ليبيا.
- بروز الثنائية بين ليبيراليين وإسلاميين وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.
- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

وسنتطرق الى التهديدات الأمنية التي تفرزها الأزمة الليبية على منطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي عموما، وانعكاساتها على الأمن الوطني في المباحث التالية.

1.2. الإرهاب العابر للأوطان:

تعدّ منطقتي الساحل الافريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان، الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات، حيث يعتبر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية والجماعة الإسلامية للقتال التونسية، وكل من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (MUJAO)

وبوكوحرام في نيجيريا، مما أدى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة أمام هشاشة هذه الدول وعجزها عن مواجهة هذه الموجات الإرهابية.

تعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة، وكذلك على أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها من الدول، وقد تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي، وحسب التتبع الكرونولوجي للأحداث بدأت باختطاف والي اليزي في جانفي 2012 ثم في 04 مارس في نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ثم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاو) GAO بمالي يوم 06 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة.

وصلت هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقنتورين"، الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013، حيث يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء أنه اعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98 بالمئة من مداخيل الجزائر من أجل اضعاف الدولة الجزائرية وكذلك لخلق حالة من عدم الأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية"[20].

2.2. انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات:

ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، وهذا ما نلاحظه من خلال الأرقام التي تشير إلى أنّ حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الافريقي و3000 قاذفة أرض جو وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمال "بعين أميناس" مما يشكل خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، ويؤدي إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة منها تسعى للاستفادة من هذا الوضع فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي[21].

وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا وضمن الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في الفترة من 05 إلى 11 أفريل 2023، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية (21) تاجر مخدرات، وأحبطت محاولات إدخال كميات كبيرة من المخدرات عبر الحدود مع المغرب تُقدر بـ (04) قناطير و(62) كيلوغرام من الكيف المعالج، فيما تم ضبط (101107) قرص مهلوس[22].

3.2. انتشار وتنامي الجريمة المنظمة:

تعرف منطقة الساحل نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الانهيار والفشل.

هذه الأوضاع عادة ما تعتبر أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الاحصائيات الى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في افريقيا[23].

3. الأمن القومي الجزائري: قراءة في متطلبات مواجهة تهديدات الأزمة الليبية

أفرزت الأزمة الليبية تداعيات خطيرة على دول الجوار من بينها الجزائر التي تعتبر دولة حدودية لليبيا، حيث تأثر الأمن القومي الجزائري بشكل كبير من الانفلات الأمني في ليبيا، مما ألزم الجزائر على اتخاذ تدابير لحماية أمنها من خلال

مواقفها الدبلوماسية وجهودها لإعادة الاستقرار السياسي والأمني للدولة الليبية.

1.3. مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية:

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على مجموعة من المبادئ، من أهمها:

أولًا– مبدأ عدم التدخل: يُعد هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية التي قامت على أساسها العقيدة الأمنية الجزائرية، والملاحظ أنّ الجزائر ترفض رفضًا قاطعًا كافة محاولات التدخل من قبل أطراف خارجية في شؤونها الداخلية وشؤون الدول المجاورة لها في محيطها الجغرافي مما ساهم في إنقاذ الدولة الجزائرية من التورط في كثير من المشكلات السياسية والعسكرية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة. على الرغم من محاولات عديدة من بعض الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية في توريط الجزائر للتدخل في الكثير من النزاعات والصراعات الإقليمية، كمحاولة المغرب توريط الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة فرنسا توريط الجزائر في النزاعات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، كذلك محاولات فرنسية وأمريكية في توريط الجزائر للتدخل في ليبيا بسبب الأزمة الليبية. لكن نلاحظ أن هذا المبدأ ساهم في التأثير السلبي على الأمن القومي الجزائري، حيث نأت الجزائر بنفسها بعيدًا عن القضايا والمشكلات الإقليمية التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة علي الأمن القومي الجزائري في مختلف أبعاده وذلك جعل الأمن القومي الجزائري مُعرضًا للتهديد.

ولعل أبرز مثال علي ذلك هو الاعتـداء الإرهابي على منطقة تغنتورين النفطية جنوب الجزائر في

عام 2013، فكان لابد من تدخل الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية لمنع حدوث مثل هذه التهديدات والاضطرابات الأمنية والسياسية وذلك بحكم الثقل والوزن الجيو–سياسي لها في المنطقة وكذلك إمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تجعلها مؤهلة للقيام بأدوار إقليمية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المغاربية[24].

ثانيًا–مبدأ عدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود الجزائرية: ويشير هذا المبدأ إلى عدم مشاركة الدولة الجزائرية والجيش الجزائري في أي عمليات قتالية خارج حدود الجزائر، فتدخل الدولة الجزائرية عسكريًا في دولة أخرى قد يخلق لها أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي تعتمده الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية. (ينبغي الإشارة أنّه تم تعديل هذا المبدأ كما سنوضحه لاحقا).

ثالثًا–مبدأ رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها وأراضي الدول المجاورة: تسعي الجزائر من خلال ذلك إلى بناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية، وتنادي بضرورة تحمل دول الإقليم حماية أمنها بنفسها بعيدًا عن تدخل الفواعل الخارجية خاصة من الدول الكبرى، وهذا المبدأ نجد أنه يتقاطع مع مبدأ الحل السلمي للنزاعات وعدم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة[25].

2.3. ملامح تغير الموقف الجزائري من الأزمة الليبية:

تنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا، وتعديل اتفاق الصخيرات من مجموعة من الثوابت، يتمثل أبرزها في الآتي:

- مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.
- إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي انطلاقًا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية، والنفوذ لدى المجتمع الليبي بما قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.
- إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، وذلك لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تُعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.
- تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من

قبل الإسلاميين، واللَّذين يلقيان دعمًا من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسية للدعم الجزائري.

- دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة "عبد الله الثني" أو حكومة الإنقاذ السابقة بالغرب الليبي برئاسة "خليفة الغويل".
- رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا انطلاقًا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيد من تعقيداتها[26].

أما على المستوى الداخلي، وبعد اصدار دستور الجزائر 2020، تم تعديل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق ما نصت عليه المادة 91[27] في فقرتها الثانية على أنّ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة "يقرر إرسال وحداتٍ من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة"، وأنّه يمكن للقوات العسكرية الجزائرية المشاركة في حفظ السلم العالمي، حيث نصت المادة 31 على التالي[28]:

- تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.
- تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.
- يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم.

إلا أنّ الاستمرارية والتغيير في موقف الجزائر لم يكن متعلقًا بعائق دستوري، لكنه لطالما تعلّق بتقليد ممارساتي يتعاضد فيه التاريخ بالهوية مع مدركات التهديدات الأمنية الخارجية لدى صانع القرار الجزائري، لذلك فإن التعديل الدستوري قد لا يشكّل متغيرًا مساعدًا في فحص حدود التغير والاستمرارية في تعامل الجزائر مع الأزمة الليبية، على النحو الذي يحاجّ به أنصار فرضية أنّ التعديل قد يفتح المجال أمام تدخل عسكري جزائري في ليبيا، بل ينبغي البحث في حجج خارج سياق النقاش بشأن الدستور تتمثل فيما يلي[29]:

- من منظورٍ تقليدي للأمن الحدودي، يقتضي تأمين الحدود وجود دولتين قائمتين قادرتين على جعل تلك الحدود آمنة ومستقرة على طرفيها .
- من المهم أن تُؤخذ توازنات القوى الخارجية المتورطة في الصراع الليبي في الحسبان، وهو عامل مؤثر على نحوٍ كبير في تقييد خيار تدخل الجزائر عسكريا في ليبيا، لذلك يبدو خيار الجزائر بشأن التدخل عسكريًا محدود.
- في سياق تقدير الجزائر لتوازنات القوى في الصراع الليبي، لا يمكن تجاهل الدافع الاقتصادي في

مدركات صانع القرار الجزائري إلى جانب الدوافع الأمنية والجيوسياسية، يبدو أنّ خيار دسترة إرسال قوات عسكرية خارج الحدود يدخل ضمن مساعي اكتساب القدرة على التحكم في إدارة نتائج الصراع المحتملة مستقبلًا على الجزائر.

- إنّ قرار إرسال القوات المسلحة في عمليات خارج الحدود يتخذه الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة لكنه مشروطٌ بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، لذلك فمن المرجح أنّ دسترة مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود إنما تأتي جزءًا من مساعي النظام السياسي لتوجيه رسالة فحواها أنّ الجيش في طريقه نحو الدمقرطة، والخضوع لرقابة السلطة المدنية.

كما سارعت الجزائر الى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية التالية:

- استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاث (تين الكوم، طارات، ومنفذ الدبداب بولاية اليزي).
- نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا والى غاية الحدود مع تونس.
- أعلنت حال الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة منها ثلاث دول عربية، وخمسة دول افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين.
- أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي واستباق لأي تطورات على الحدود من اجل احتواء أي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا ومالي[30].

4. تحديات تدخل الجزائر في الأزمة الليبية لحماية أمنها القومي:

أفرزت الأزمة الليبية عدّة نتائج وتداعيات على الأمن القومي الجزائري، كان من أبرزها إعلان حالة الاستنفار الأمني الدائم على الحدود الشرقية مع ليبيا، وكذلك ازدياد عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى داخل الجزائر خاصة في مناطق الجنوب الكبير، ضف إلى ذلك المحاولات المتكررة للجماعات الإرهابية الناشطة في ليبيا للتسلل إلى العمق للقيام بأعمال عنف وتفجيرات في الجزائر، وقد كان لتلك الأزمة أثر كبير في ارتفاع وتيرة نشاط مافيا التهريب والجريمة المنظمة خاصة الأنشطة في مجال الاتجار بالبشر، وكذلك التدفق المستمر للاجئين الليبيين والأفارقة على الأراضي الجزائرية هرباً من جحيم الصراع المسلح هناك.

ولكي تستطيع الدولة الجزائرية التغلب على كل هذه التحديات التي تهدد الأمن القومي الجزائري كان عليها القيام بمجموعة من الخطوات التي تصب كلها في استراتيجية تعزيز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي مع ليبيا، من خلال التقرب من شيوخ القبائل والعشائر التي لها امتداد داخل الجزائر، ودعمها

لوجستياً حتى تكون بمثابة جدار الصد الأول لأية هجمات تستهدف الأمن القومي للبلاد، والعمل على المساهمة الفعالة في تدريب قوات الشرطة والجيش الليبي في مدارس التكوين العسكرية الجزائرية، وارسال المدرسين الجزائريين من ذوي الكفاءة للإشراف على تدريب القوات الليبية داخل وطنهم الأم، وتوقيع اتفاقيات تعاون استراتيجي بين الجزائر وليبيا في كافة المجالات.

كما حرصت الجزائر على دعم الشرعية في ليبيا ممثلة في حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليا برئاسة عبد الحميد الدبيبة، حيث شدّد الرئيس عبد المجيد تبون في تصريحات إعلامية أن الحل في ليبيا يتمثل بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية تفرز مؤسسات شرعية تعيد بناء الدولة في ليبيا.

بالإضافة إلى ممارسة كافة أشكال الوساطة الدبلوماسية من أجل إقناع جميع الأطراف على توقيع اتفاق سلام والعمل بالتنسيق مع الحكومة الليبية على حلّ كافة المشاكل الخلافية عن طريق الحوار، فقد أكدّ الرئيس عبد المجيد تبون على ضرورة "تكاتف الجهود الإفريقية والدولية، على أرض الواقع من خلال إعادة بعث مسار التسوية السلمية بين الفرقاء الليبيين، وأنّ الجزائر مستعدة دائما للمساهمة في إنجاح مسار المصالحة الوطنية الليبية بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، بهدف إيجاد أرضية توافقية تعزز الوحدة الوطنية الداخلية وتعيد لليبيا مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية."

وباعتبار الجزائر دولة فاعلة في الاتحاد الإفريقي ونشاطها ملحوظ ضمن اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي حول ليبيا، عبّر الوفد الجزائري المشارك في القمة الافريقية رقم 36 المنعقدة بأديس أبابا في 18 فيفري 2023، عن وجود تقدم في المسار السياسي في ليبيا، بما يخدم المشهد السياسي الليبي وجهود المصالحة الوطنية الليبية، والحوار السياسي الليبي الهادف إلى تجاوز الجمود السياسي والتوصل إلى تسوية سياسية تأخذ ليبيا إلى الانتخابات الوطنية.

الملاحظ أنّ التحركات الدبلوماسية للدولة الجزائرية جاءت في بيئة إقليمية تحيط بها عدة تهديدات تماثلية ولا تماثلية على امتداد حزامها الحدودي مع دول الجوار، فالجزائر تعيش أزمة دبلوماسية متصاعدة مع المغرب على حدودها الغربية، وتعاني من انتشار التنظيمات الإرهابية على حدودها الجنوبية والشرقية، لذلك عليها أن تتعامل بحنكة دبلوماسية كبيرة مع التحديات التي تهدد الأمن القومي المتأتية من ليبيا، لأن القبضة الحديدية لوحدها غير كافية لدرء كل هذه الأخطار التي أصبحت هاجساً دائماً للقيادتين السّياسية والعسكرية في الجزائر[31].

هذا إلى جانب الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية[32].

وتعمل الجزائر على بلورة مقاربة سياسية لحل الأزمات في المنطقة من خلال الاستثمار في السلم والأمن والتنمية المشتركة، ولتعزيز قدرات الدولة من خلال تعدد الرؤى المشتركة، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التعاون الإقليمي والدولي، وللتقليل أو الحد من تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف والآليات لتحقيق أمنها القومي، وذلك على مستوى سياساتها الوطنية وكذلك في جانب التعاون الدبلوماسي على النحو التالي:

1.4. على المستوى الداخلي

أ/ البعد التنموي: تدعيم قدرات الدولة بصفتها عامل أساسي لتحقيق التنمية وذلك من خلال اعداد برامج لتحسين نوعية التسيير الاقتصادي، حيث أنّ ثقل الجزائر الجيوسياسي الناتج عن عوامل جغرافية، اقتصادية، سكانية له دور كبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة دورها الريادي في افريقيا والمغرب العربي.

ب/الديمقراطية والحكم الراشد: عن طريق تدعيم الإطار السياسي والإداري بواسطة تطبيق مبادئ الديمقراطية، الشفافية، احترام حقوق الانسان ودولة القانون وذلك من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات لتأسيس وترسيخ الممارسات والعمليات الأساسية للحكم الراشد، ترقية الديمقراطية التشاركية والمكافحة الفعالة ضد الفساد.

ج/السلام والأمن: يتمثل في ترقية الشروط طويلة المدى التي تساعد على تحقيق التنمية والأمن، وتوفير الوسائل الضرورية لدعم المؤسسات الجهوية والقارية المتخصصة في إدارة الصراعات والوقاية في المجالات الأربعة التالية:

- إدارة وحل الصراعات والوقاية منها.
- دعم البحوث المتخصصة في تثبيت وفرض السلام.
- المصالحة وإعادة البناء.
- مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة[33].

د/الإجراءات الأمنية:

فرضت شساعة الحدود الجزائرية على الدولة تعزيز المراقبة على الحدود حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ومنها[34]:

- ❖ مجموعة حراس الحدود GGF: تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية.
- ❖ حراس الحدود مصلحة: تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.
- ❖ مصلحة شرطة الحدود: مهمتها مراقبة الحـــدود من خلال الإجراءات الإدارية والقانونـــية

المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان أمن المطارات والموانئ والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

❖ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: والذي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه:

-مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

-مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالإقامة غير الشرعية.

-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

-وضع استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

2.4. آليات التعاون الدبلوماسي:

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق اجماع جهوي واقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، حيث كانت عضوا بارزا في تلك الاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية، كما تركز السياسة الخارجية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وسعت الجزائر منذ سنوات من أجل اقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب والتي ترتكز على ثلاث محاور[35]:

- رفض دفع الفدية.
- عدم التفاوض مع الإرهابيين.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.

وفي نفس السياق جاء اجتماع ضباط ثماني دول من الساحل الافريقي وممثل عن أوروبا بالجزائر في إطار البحث عن خطة لتأمين الحدود وبلورة مفاهيم ومقاربات واقعية حول منظور أمننة الحدود في سياق إقليمي ودولي، كما يتزامن هذا الاجتماع مع اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز بالجزائر أيضا وجهود الجزائر لافتكاك دعم هذه الحركة لتبني المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية كمخرج للأزمات التي تتخبط فيها الدول الأعضاء في الحركة، وفي نفس الاتجاه دافعت الجزائر عن مقاربتها للحلول الأمنية في المنطقة الأورو-متوسطية بمناسبة اجتماع وزراء خارجية مجموعة 5+5 بالبرتغال.

كما وسعت الجزائر تواجدها من أجل مقاربة أكثر شمولية وتنوع للرؤى في المنطقة من خلال دعمها لمجموعة الاكواس التي حضر اجتماعها الوزاري الثاني بأبوجا الوزير المكلف بالقضايا الافريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل، وتأكيد الجزائر دعمها للاستراتيجية المتبناة من قبل المجموعة بخصوص آليات التمويل ودعم فرص الشراكة السياسية والأمنية والتنموية من أجل الوصول الى استراتيجية افريقية لمعالجة مشاكل وأزمات المنطقة، ومعالجـــتها في إطار التشاور والتنسيق الافريقي وفق

الاستراتيجية المحددة سلفا[36].

خاتمة:

نتوصل في الأخير إلى أنّ الأزمة الليبية أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على الأمن القومي الجزائري نظرا لما تفرزه من تداعيات مهددة لأمن واستقرار الجزائر، لهذا تعمل الدولة الجزائرية على اتخاذ سياسات استراتيجية للتصدي لهذه الأزمة ومخاطرها، وأمام مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في عدم التدخل في سيادة الدول وفي الشؤون الداخلية للأمم، اتجهت الجزائر إلى تبني دور الوساطة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية في اطار تنسيق الجهود الإقليمية والدولية، وأصبحت الجزائر الوسيط الذي يعمل من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل وفي شمال افريقيا لا سيما وأنّ أمنها القومي على المحك، حيث قامت بدعم المفاوضات بين الأطراف الليبية في سلسلة من التحركات الدبلوماسية الرامية الى لم شمل الليبيين وإعادة بناء الدولة الليبية بواسطة الرجوع الى الشرعية وإقامة مؤسسات للدولة الليبية وهو ما ينعكس على إعادة ضبط الانفلات الأمني الواقع في الحدود الليبية الجزائرية من جماعات إرهابية، واتجار بالمخدرات والهجرة السرية إضافة الى انتشار كبير للجريمة المنظمة، كما ستستفيد البلاد بشكل كبير من تسوية هذه التوترات أو على الأقل التخفيف من حدتها على مستوى التقدم في البرامج التنموية الداخلية وتحويل الميزانية المخصصة لحماية الحدود مع ليبيا أو جانب منها لتنفيذ السياسات التنموية والعمل على استقطاب الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني مما يحقق الأمن القومي الجزائري.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تعزيز الأمن الوطني من خلال الدبلوماسية الجزائرية وبدعم الجزائر للمصالحة الوطنية وللحوار الليبي الشامل وإيجاد تسوية للأزمة الليبية عبر مسار ليبي ليبي من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة.
- ✓ مواجهة أوجه التهديدات الناجمة عن انتشار التسليح والجريمة المنظمة الممتدة من داخل ليبيا إلى الحدود الجزائرية بتفعيل التشاور مع دول الجوار الليبي والأطراف الدولية.
- ✓ الثبوت في مبدأ الاستمرارية في الموقف الجزائري من خلال دعم استقرار ليبيا انطلاقا من المساعدة على الوصول إلى أرضية توافقية تفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية ينبثق عنها مجلس نيابي وحكومة وطنية تباشر مهامها في إعادة الأمن الداخلي وفي الجوار الليبي.

الهوامش:

1- Frank Trage, K. Jronenberg (eds), National Security &American Society : Theory, process & Policy, Kansas. Kansas: The university press of Kansas , 1973, p. 4

2- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2017، ص35.

3- Amos. A. Jordon & William .J. Taylor, American National Security: The policy& process, Jordon's Hopkins university press: Baltimore-London, 1981, P.3.

4- مراد عباس علي، المرجع السابق، ص 36.

5-عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الأمن الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص25.

6- نجدت صبري، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، دار دجلة، عمان، [د س ن]، ص44.

7- الرشدان، المرجع السابق، ص24.

8- نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3، 2014، ص28.

9- المرجع نفسه، ص25.

10- نجدت صبري، ص 49.

11- مكنمارا. ر، جوهر الأمن، (ترجمة: يونس شاهين)، الدر القومية، القاهرة، 1970، ص 125.

12- غازي صالح، الأمن القومي العربي–دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار الأمل ودار المجدلاوي، عمان، 1993، ص13.

13- الرشدان، ص 22.

14- عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11، العدد02، جويلية2022، ص44.

15- Barry, Buzan, People, States and Fear The international security problems in international, romatons, London: wheatsh, 1983,p.2.

16- Aleksandra Kuszta, Theoretical foundations of regional security in international relations - the overview, Journal of science of the military academy of land forces, Volume 49 Number 1 (183) 2017, P.22.

17- رابح زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاجن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص79.

18- Reginald J. Harrison, Europe in question: theories of Regional international integration, 2ed, London: George Allen and Unwin LTD Ruskin House, 1975, p.26.

19- اسماعيل بوقنور، توفيق بوستي، " واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 09، العدد01، 2022، ص920.

20- طاهر دحموح، "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد16، 2018، ص68.

21- المرجع نفسه، ص70.

22- ارجع إلى: بيان لوزارة الدفاع الوطني، بتاريخ: 12أفريل2023، https://www.mdn.dz /

23- عبد العظيم بن صغير، راوية تبينة، ""تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد14، العدد2، 2019، ص218.

24- بلال جمال عبد العزيز، تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن القومي الج زائري في الفترة (2011-2021)، المركز الديمقراطي العربي، 2021، https://democraticac.de/

25- المرجع نفسه.

26- عبد اللطيف حجازي، "مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات"، منشور بتاريخ: 27مارس2017، على الموقع: https://futureuae.com/

27- أنظر المادة 91، المرسوم الرئاسي رقم 20-42 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد82، الصادر في 15 جمادى الأولى عام1442هـ/30ديسمبر 2020، ص21.

28- محمد يوسف خليل، إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد التاسع، 2020، ص12.

29- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية"، منشور بتاريخ 2020/07/07، على الموقع:https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies

30- إبراهيم قلواز، محمد غربي، "تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد07، 2014، ص32.

31- أيسر عميرة، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، منشور بتاريخ: 2021/11/18، على الموقع: https://www.raialyoum.com

32- أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، الأهرام، العدد 46789، 2015/01/13، على الموقع: https://gate.ahram.org.eg/daily/News

33- نعيمة موصر، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص139.

34- نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العدد2، 2019، صفحة 1096.

35- المرجع نفسه، ص 1094.

36- إبراهيم قلواز، المرجع السابق، ص33.